مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development
www.u-feed.com

مترجم

هل تعمل الجدران الحدودية؟

الأمن، انعدام الأمن والاقتصاد اليومي في المناطق الحدودية التركية السورية

مترجم

هل تعمل الجدران الحدودية؟

الأمن، انعدام الأمن والاقتصاد اليومي في المناطق الحدودية التركية السورية

إعداد: زيرين أرسلان، وشول كان، توماس إم ويلسون

المصدر: روتليدج

كانون[1] 2020

الفهرس

الفهرس	صفحة 3
نبذة	صفحة 4
المقدمة	صفحة 4
منهجية البحث	صفحة 6
سياسة الحدود التركية	صفحة 9
الجدار وأثره في المناطق الحدودية	صفحة 13
خاتمة	صفحة 22

نبذة

غالبًا ما يُنظر إلى الجدران الحدودية على أنها خيارات مفضلة لتحسين الأمن من خلال توفير حواجز قوية ضد حركة الأشخاص. على الرغم من أن هذه الحواجز ليست مطلقة أبدًا وتظل سهلة الاختراق، إلا أنها لا تزال جذابة، مما يثير التساؤل حول من الذي يستفيد من إنشاء الجدران الحدودية. يتساءل هذا المقال عما إذا كانت الجدران الحدودية تعمل ولمن تعمل من خلال التركيز على الجدار الحدودي التركي السوري الجديد في هاتاي. من خلال التحقيق الإثنوغرافي لسياسات الحدود وتأثيرات المراقبة المتزايدة على سكان الحدود، فإنه يفحص التأثير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجدار على الحياة المحلية. ثانيًا، يوضح كيف أدى الجدار إلى زيادة كبيرة في تهريب المهاجرين، مما يشير إلى أن التحسن في الأمن في أحد مجالات السياسة قد يؤدي إلى تدهور الوضع في مناطق أخرى. وخلصت إلى أن الجدار يعزز مطالبة الدولة بالسيادة لكنه فشل في أن يكون تدبيرا أمنيا فعالا لسكان الحدود أو اللاجئين.

المقدمة

أصبح بناء الجدران الحدودية موضوع نقاش شعبي متزايد في الأوساط الأكاديمية والسياسية العالمية في السنوات الأخيرة، بسبب "أزمة" اللاجئين في أوروبا، خاصة بعد عام 2015، وانتخاب دونالد ترامب في الولايات المتحدة في عام 2016. ولكن في تركيا، لطالما اعتبرت الجدران الحدودية أدوات للأمن القومي، وذلك قبل الأحداث الأخيرة. في الآونة الأخيرة، روجت الحكومة التركية للجدار الأمني الحدودي باعتباره استراتيجية فعالة لحل التهديدات الأمنية بعد اندلاع الحرب الأهلية السورية في عام 2011. أغلقت تركيا حدودها أمام تدفق اللاجئين السوريين في عام 2013 واكتسب الاهتمام بأمن الحدود زخمًا. وبالتالي، كان من المتوقع أن يحمي جدار أمني على طول الحدود التركية السورية الحدود من خلال التحكم في حركة بعض الأشخاص، مثل المهاجرين والتجار، مع منع حركة الآخرين عبر الحدود، بما في ذلك اللاجئين والإرهابيين والمهربين. اليوم، يعد جدار تركيا البالغ طوله 911 كم على طول حدودها السورية أحد أطول الجدران الحدودية في العالم.

في هذا المقال، نناقش، بناءَ على بحثنا وتحليلنا لتأثير الجدار الحدودي في هاتاي، أنه على الرغم من أن الجدران الحدودية تبدو وكأنها تعمل من أجل تعبيرات الجيش وأمن الدولة، إلا أنها تسبب مخاوف جديدة وأعباءَ في حياة سكان الحدود. وعابري الحدود، وغير كافيين لحماية وتأمين المنطقة الحدودية التركية في تقدير السكان

المحليين. على هذا النحو، قد يكون الأمر كذلك أن الجدار الحدودي، بينما يتم الترويج له بشكل عام كإجراء ضروري لضمان الأمن القومي، قد يوفر بالفعل أشكالًا جديدة من انعدام الأمن، على الأقل في المنطقة التي تم فيها وضع الجدار. وبهذا المعنى، فإن دراسة آثار الجدار المشيد حديثًا في تركيا قد يوفر معلومات مهمة تؤرخ للظروف المتغيرة للمجتمع ونظام الحكم والاقتصاد في المنطقة، على طول خط الصدع للاقتصاديات السياسية العالمية الأوسع. كان بحثنا مدفوعًا بسؤال واحد مهيمن: ما هو تأثير الجدار الحدودي الجديد على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التاريخية في هاتاي وعبر حدودها مع سوريا؟ تُظهر نتائجنا أن الاقتصاد المحلي قد تعرض للدمار، وأن الجدار، بينما أدى إلى إبطاء حركة اللاجئين والمهاجرين، وفر فرصًا جديدة لأشكال أخرى من عبور الحدود وظروف جديدة من انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الإقليمي.

تستند هذه المقالة إلى بحث إثنوغرافي طويل الأمد في المناطق الحدودية بين تركيا وسوريا في منطقة هاتاي، المحافظة الحدودية في أقصى جنوب تركيا. تم اختيار هاتاي لهذا البحث لأهميته التاريخية وبنيته السكانية. أصبحت مقاطعة هاتاي (لواء إسكندرونة) جزءًا من تركيا في عام 1939، بعد أن كانت جزءًا من سوريا سابقًا. نتيجة لإعادة التوجيه الإقليمي وخلق حدود وطنية جديدة، تم تقسيم سكان الحدود، وتم فصل بعض العائلات عن طريق خط الحدود. تشترك الجماعات العرقية والدينية المنفصلة، ولا سيما العرب العلويين في هاتاي، في تأثر كبير بتدهور العلاقات التركية مع سوريا وسياسات الحدود التركية منذ عام 1939. بالإضافة إلى ذلك، فهي واحدة من المدن الحدودية الأكثر اكتظاظًا باللاجئين في تركيا اليوم مع ما يقرب من 440 ألف لاجئ سوري.

تعتبر الحدود التركية السورية منطقة حدودية مهمة محاصرة في قلب قوى الحرب الكبرى وفنون الحكم في الشرق الأوسط اليوم. تجادل الحكومة التركية بأن الجدار الحدودي سيكون استراتيجية فعالة لإنهاء عمليات التهريب والعبور "غير القانوني" على الحدود من قبل المهاجرين واللاجئين و "الإرهابيين"، الذين يقترحون أنهم يشكلون معًا مشكلات أمنية على الحدود ذات أهمية خاصة. ومع ذلك، فإن الجدار، في رأينا، جزء آخر من الجهاز التنظيمي للحدود للدولة ومحاولة لتعزيز بنائها الرمزي للسلطة والسيادة. لذلك، فإن ممارسات التوريق هي مظاهر ملموسة للضغوط التي يشعر بها كل من سكان الحدود والدولة، وهي توترات قد تتعارض مع بعضها البعض.

أهدافنا في هذه المقالة أربعة أضعاف. أولاً، نستعرض بإيجاز سياسات الحدود التركية فيما يتعلق بالعلاقات التركية السورية وبعض المبررات التي قدمتها الحكومة لضرورة بناء هذا الجدار الحدودي الجديد. ثانيًا، نركز

على تجارب السكان المحليين للجدار وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي في الحياة اليومية في هاتاي. ثالثًا، نناقش زيادة تهريب المهاجرين نتيجة الجدار وعدم فاعلية الجدار في توفير الأمن لسكان الحدود واللاجئين / المهاجرين. أخيراً، نستنتج أنه في حين أن الجدار شيدته الحكومة لتعزيز السيادة التركية على المستويين المحلي والدولي، وهو أيضًا نتيجة لأهداف تركيا السياسية في سوريا، فقد أدى إلى تفاقم انعدام الأمن لسكان الحدود والمهاجرين على حد سواء. في حالة هاتاي والأراضي الحدودية التركية، برزت كمثال جديد على اختراق الحدود المتزامن، وعدم الاختراق، والمسامية، على غرار ما يسميه بيغو "عملية (دي) التوريق". بعبارة أخرى، نجادل بأن الجدار الحدودي فعال في تعزيز خطاب الدولة حول السيادة، لكنه لم يكن تدبيراً أمنيًا فعالًا سواء لسكان الحدود أو لوقف تهريب اللاجئين والمهاجرين.

منهجية البحث

تم جمع البيانات الإثنوغرافية لهذه المقالة من قبل اثنين من مؤلفي هذه المقالة في مشاريع عمل ميداني فردية منفصلة في المنطقة يرجع تاريخها إلى عام 2012، وفي العمل الميداني الجماعي من يونيو 2017 إلى يونيو 2018. تشمل استراتيجياتنا الإثنوغرافية مقابلات متعمقة ومجموعات تركيز وتلقائية مقابلات ومحادثات غير رسمية مع السكان المحليين وملاحظات في البلدات الحدودية في هاتاي. استند اختيار محاورينا في الميدان إلى التجربة المباشرة لسكان الحدود واللاجئين الذين تعرضوا لتأثيرات عملية "الجدار" في المنطقة الحدودية بين تركيا وسوريا. تم اختيار مواقع المدن الحدودية وفقًا لموقعها، مثل القرب من الجدار والمواصلات، بالإضافة إلى حالة النزاع على الجانب الآخر من الحدود. شمل البحث أكثر من 200 من السكان المحليين من جميع البلدات التي يمر بها الجدار الحدودي. كجزء من بحثنا النوعي، أجرينا 80 مقابلة تم خلالها تدوين الملاحظات الميدانية من قبل الباحثين، وتم تسجيل المقابلات في أوقات وافق فيها المحاورون. تم تحليل البيانات باستخدام برمجيات احترافية لتصفية المقابلات التي تعكس التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على سكان الحدود والمهاجرين.

يتألف محاورونا من سكان المناطق الحدودية من خلفيات عرقية ودينية مختلفة، ومجموعات أعمال، ومهاجرين يقيمون في البلدات الحدودية، وأصحاب أعمال محليين مثل التجار والحرفيين، وحكام محليين مثل المخاتير، والزعماء والنخب المحلية. تمت الموافقة على دليل المقابلة الخاص بهذا البحث من قبل لجنة أخلاقيات النشر والبحث العلمي في جامعة هاتاي مصطفى كمال. أسماء المحاورين هي أسماء مستعارة من أجل حماية السرية وضمان السلامة.

الجدران الحدودية وغيرها من أشكال التوريق هي السمات المركزية لدراسات الحدود المقارنة. نظر علماء الاجتماع إلى الجدران واستخدامها في الدول والدول المجاورة بطرق مختلفة، ومعظمها معني بطريقة ما بأدوارها كأدوات لزيادة أو إعادة تأكيد سيادة الدولة. يبحث بعض علماء الحدود في كيفية عمل الجدار الحدودي على المستوى الرسمي لوضع حدود جديدة لأراضي الدولة، وعلى المستوى العملي كمرشح للأشخاص والبضائع، وعلى المستوى الشعبي كرمز ومجاز لوكلاء الدولة. سكان الولاية والحدود على حد سواء. بسبب الوظائف المختلفة للجدران والأسوار والأشكال الأخرى للحظر على طول حدود الدولة، قام العلماء أيضًا بفحص دورها في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، داخل البلد وعلى الصعيد الدولي. من الواضح أن الجدران الحدودية تهدف إلى تنظيم تدفق الحركة عبر خطوط الدولة من قبل اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين والعمال والسائحين والتجار وناقلي النقل، وهو دور يحتل مكانة بارزة في إنشاء والحفاظ على التفاوتات الإقليمية والوطنية والدولية الجديدة، بما في ذلك إدخال الفرص الجديدة للأنشطة المشروعة وغير المشروعة، الرسمية وغير الرسمية العابرة للحدود. في حين أن التحولات في أمن الحدود دائمًا ما يكون لها تداعيات وطنية على الاقتصاد، فإنها تؤثر أيضًا على المجتمع الوطني، حيث تظهر أحيانًا، على سبيل المثال، تبلور الدول القومية في فترات الانحدار الاجتماعي. منذ التسعينيات، ومع ذلك، حفز العديد من علماء الاجتماع على من خلال عدد قليل من الدراسات الرائدة السابقة، استخدمت الأساليب الإثنوغرافية للتحقيق في آثار الجدران والحواجز الحدودية في الحياة اليومية لسكان الحدود والعاملين والمعابرين، لمشاهدة آثار القوى الجيوسياسية على الحياة اليومية في مناطق المناطق الحدودية. نظرت الدراسات الحدودية الحديثة إلى الجدران الحدودية على أنها مظاهر لعملية أوسع لـ "الجدار"، وهو اتجاه عالمي لـ "الحدود" حيث تديم سياسات الحكومات الحدودية "أزمة" المهاجرين الحالية.

الجدران الحدودية، التي شُيدت لضمان أمن الأمة، ليست أفكارًا جديدة في دراسات فن الحكم أو دراسات الحدود، وما زالت تتردد على نطاق واسع باعتبارها هياكل موثوقة في سياسات الأمن والسيادة في العديد من الدول. على الرغم من التأثير المعزز بشكل كبير للعولمة على زيادة تنقل وحركة الأشخاص والسلع والأفكار في جميع أنحاء العالم، فقد تم بناء أكثر من 70 جدارًا حدوديًا في جميع أنحاء العالم لتقييد تداول رأس المال والسلع والأفكار والصور والأشخاص، 12 و منع التهريب والإرهاب، خاصة بعد 11 سبتمبر. وهكذا استمر بناء الجدران الحدودية، على الرغم من احتياجات الرأسمالية العالمية لتكامل أكبر في السوق والتجارة الحرة. غالبًا ما تتعارض هذه الاحتياجات مع السياسات الشعبوية التي تنظر إلى الحدود على أنها أماكن ورموز للدفاع الوطني، كما يمكن رؤيته في دعوة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المستمرة لجدار حدودي لحل ما هو في تقديره حالة

طوارئ وطنية على الحدود الأمريكية المكسيكية. ومع ذلك، على الرغم من جاذبيتها كجهاز أمني على الحدود الدولية، واستمراريتها كمفهوم وكسياسة، فقد كان للجدران الحدودية سجلاً مختلطًا كإعاقة فعالة للأشخاص والبضائع. الجدران الحدودية هي إجراءات أمنية نسبية، لإبقاء بعض الأشياء والأشخاص بالخارج، ولإبقاء البعض في الداخل، وللعمل كصمامات أمان للتحكم في تدفق من يدخل ومن يخرج. كصمامات أمان للأمة، تثير الجدران الحدودية العديد من الأسئلة. ثلاثة يشركنا بشكل خاص في هذه المقالة. إذا كان المقصود من الجدران الحدودية القيام بعمل أفضل من الإجراءات الأمنية الحدودية السابقة، في مواجهة الضغوط المتضاربة للحفاظ على عمل بعض العلاقات الاقتصادية والسياسية مع إغلاق العلاقات الأخرى، فمن الذي يستفيد من هذا الترتيب الجديد؟ هل تعمل الجدران الحدودية؟ إذا كان الأمر كذلك، فمن الأفضل أن تعمل الجدران الحدودية، وكيف يتم التعرف على فوائد الجدران الحدودية وقياسها والحكم عليها؟

هذه الأسئلة، من بين أسئلة أخرى، شارك فيها علماء الاجتماع في مجال الحدود لبعض الوقت. لقد درست دراسات الحدود النقدية "الحدود" ليس فقط كمؤسسة للسيادة والسلطة ولكن أيضًا كعملية اجتماعية ثقافية. في التحقيق في مسائل الأمن في المناطق الحدودية، كان على علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع وغيرهم من علماء الإثنوغرافيا التعامل مع تصورات المناطق الحدودية على أنها أماكن خطرة، حيث يخشى وربما يتوقعها العديد من الناس في المجتمع ككل أن عدم الشرعية هي أمر اليوم، وبعض القواعد والقواعد الموجودة في مكان آخر في الجسد السياسي وحياة الأمة ليست ذات صلة. في حين أن هذا قد يكون كذلك - لا سيما عندما تقبل جميع المجتمعات الحدودية التهريب إن لم تتغاضى عنه، أحيانًا كجزء من المنظمات غير القانونية المنتشرة ولكن في كثير من الأحيان كـ "صناعات منزلية" محلية - فإن الإثنوغرافيين مدفوعون بضرورة أخرى: لتوثيق الحياة المحلية وحياة تتقاطع الأمة، لا سيما فيما يتعلق بكيفية تغيير السياسات المتعلقة بالحدود، المطبقة على الحدود، الحياة المحلية لسكان المناطق الحدودية. وبالتالي، وتماشياً مع الدراسات الحدودية النقدية، تتطلب الأبحاث الإثنوغرافية حول قضايا الأمن في الحياة اليومية على الحدود التحقيق في التداعيات المحلية للظواهر الوطنية والعالمية من أجل الكشف عن الضمانات الخاصة وانعدام الأمن الذي تفرضه الحدود. يجب أن يكون مثل هذا النهج منفتحًا على الاحتمال، وفي الواقع يظهر في كثير من الأحيان، أن الجدران الحدودية كاستراتيجية للأمن تشير غالبًا إلى فشل جوانب معينة من سياسات أمن الحدود المحلية والوطنية في خضم التصريحات الحكومية لدورها الناجح في تأمين الدولة ذات السيادة.

في حين أنه من الواضح أن بناء الجدار الحدودي التركي السوري متشابك مع سياسات تركيا تجاه سوريا، فإن ظهور الجدار يوضح عوامل مختلفة وأنواعًا جديدة من الدوافع لمراقبة الحدود. على الرغم من أن بنائه يمكن تفسيره على أنه رمز للسيادة أو إعادة تأكيد للحكم الذاتي استجابة لموجات الهجرة، إلا أن هذه التفسيرات ليست كافية لتفسير قرار تركيا ببناء الجدار، لا سيما فيما يتعلق بكيفية تأثير الجدار على المدن الحدودية المحلية. والمهاجرين. في مواجهة الجدار الحدودي كل يوم، يواجه سكان الحدود اليوم ظاهرة تاريخية من حيلة شيدت لتبرير الإكراه والسيطرة والسلطة. بالنسبة إلى بعض الأشخاص داخل كل مجتمع، بما في ذلك المناطق الحدودية، يعد هذا إجراءَ صحيحًا من جانب الحكومة، ولكنه بالنسبة للآخرين يعد انتهاكًا للكثير الذي بنوه على مر السنين، مثل جوانب الشؤون العادية للمناطق الحدودية. كما يسأل سكان الحدود، عن أنفسهم وعن الآخرين، ونحن كإثنوغرافيين نتساءل أيضًا: كيف تؤثر عملية "الجدار" على اقتصاد الحدود والحياة اليومية في المناطق الحدودية؟

سياسة الحدود التركية

منذ تأسيسها، فصلت حدود تركيا بين الأرض والناس "في الخارج" كاستراتيجية لتوحيد البلاد "في الداخل". لكن هذه لم تكن أبدًا عملية دقيقة بشكل خاص، لأن العديد من الأشخاص المستبعدين في بناء الدولة، على الجانب الآخر من الجدار إذا جاز التعبير، كانت لهم علاقات طويلة الأمد مع الناس داخل تركيا. بعد انضمام هاتاي إلى تركيا، على سبيل المثال، تم فصل مجموعات عرقية ودينية مختلفة، مثل التركمان والأكراد والعرب السنة المسلمين والأرمن والمسيحيين الأرثوذكس. وكان من بينهم عدد كبير من العرب العلويين، الذين طالما ارتبطوا بالدولة السورية وكانوا الناقدين الرئيسيين لسياسة الحدود التركية. توجد هذه الانتقادات أيضًا على الجانب التركي من الحدود في هاتاي اليوم، لكنها ليست الآراء الوحيدة الناتجة عن مبادرات الدولة الأقدم والأكثر حداثة فيما يتعلق بالحدود.

لقد تأرجحت سياسات الحدود التركية بين كونها صارمة وقاتلة إلى "صفر مشاكل مع الجيران". لذلك، كانت حدود تركيا بالنسبة للبعض غير نافذة قانونًا، كما هو الحال عند حدود تركيا مع أرمينيا، وبالنسبة للآخرين كانت حدودها مليئة بالثغرات، على سبيل المثال بعد انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي وفي السنوات الأولى من الحرب الأهلية السورية.

حتى منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، كان ترسيم الحدود التركية السورية يتم بالحجارة الحدودية والأسلاك الشائكة والأسوار، وكانت فرق الدوريات توفر السيطرة من خلال أبراج المراقبة. في عام 1956 1957، ومن أجل وقف التهريب، قامت السلطات التركية بزرع ألغام أرضية على طول الحدود، خاصة على الحدود السورية والعراقية. في الثمانينيات من القرن الماضي، أصبحت سياسات الحدود الجنوبية والشرقية التركية أكثر تعصبًا وقسوة وغير مرنة بسبب الحركة القومية الكردية في تركيا وفي المنطقة. في تلك الفترة، قام الجيش التركي بإغلاق بعض أجزاء من المنطقة الحدودية الشرقية والجنوبية الشرقية لتركيا لمنع المسلحين الأكراد من عبور إيران والعراق وسوريا. وبالتالي، استندت عمليات الحدود التركية إلى ممارسات التوريق لتعزيز المشاعر القومية التركية من خلال منع حركة المقاتلين الأكراد الأتراك وكذلك الأكراد الإيرانيين والعراقيين والسوريين.

على الرغم من أن تركيا طورت مزيجًا من أنظمة التحكم والمراقبة المختلفة، بما في ذلك التكنولوجيا المتطورة، إلا أن سياساتها الحدودية كانت فضفاضة ومرنة نسبيًا حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لكن خلال الحرب الأهلية السورية، تغيرت سياسات تركيا في الشرق الأوسط وبدأت في مساعدة جماعات المعارضة السورية المسلحة. يقترح بعض العلماء أن مصالح تركيا الطموحة تتجاوز الجاذبية السابقة لـ "التركية" ويجب أن يُنظر إليها على أنها تعبير عن المصالح الإسلامية أو "العثمانية الجديدة". ينعكس هذا في دعم الحكومة التركية للمتمردين في الأزمة السورية وعملياتها العسكرية العدوانية المتزايدة في شمال سوريا. ومع ذلك، لا تزال المصالح والمراجع الإسلامية إلى حد كبير بمثابة خطاب لإضفاء الشرعية على سياسة الحكومة في سوريا، وتفشل في تفسير تكتيكات الحدود المتغيرة التي تتحقق من خلال الجدار.

من ناحية، بدا الجدار الحدودي متزامنًا مع سياسات الهجرة المتغيرة التي تتبعها الحكومة، والتي تضمنت سياسة الباب المفتوح في بداية الأزمة السورية وتحولت إلى "حدود مغلقة" في عام 2014. من ناحية أخرى، الحكومة التركية تم انتقادها لتغاضيها عن تنقل الجماعات المسلحة المعارضة في سوريا، بما في ذلك، كما يُزعم، نقل الأسلحة إلى المقاتلين الجهاديين / المتمردين أو "الإرهابيين" في سوريا حتى عام 2015. بعد وقت قصير من التوصل إلى اتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، التي رسخت بعض الدوام للاجئين السوريين في تركيا، أصبحت تركيا نفسها طرفًا فاعلًا في شمال سوريا من خلال تدخلها العسكري ومنع الحكم الذاتي الكردي هناك. وقد أدى ذلك في الواقع إلى إنهاء دعمها المستمر لجماعات المعارضة السورية عبر "الحروب بالوكالة". في الواقع، في أكتوبر 2019، عندما بدأت القوات التركية هجومها عبر الحدود ضد قوات سوريا الديمقراطية، قال الرئيس التركي رجب

طيب أردوغان إن الهدف من التوغل هو 'تدمير ممر الإرهاب'، وهو دليل على أن الجدار. لم تقدم حلاً لقضية "الإرهاب" كما زعمت تركيا أنها ستفعل. وبهذا المعنى، يمكن تفسير السياسة الحدودية الجديدة لتركيا بطريقتين: "فرصة لتعزيز نفوذها الإقليمي من خلال إعادة تشكيل هيكل القوة في سوريا ما بعد الصراع"؛ و "تهديد لنموذج الدولة القومية المركزي في التعبئة المكثفة المتزايدة للقومية الكردية ومطالباتها الإقليمية".

علاوة على ذلك، قامت تركيا بمراجعة تصورها للفرص والتهديدات الوطنية واستخدمتها كأدوات قوية ضد دول الاتحاد الأوروبي، لا سيما فيما يتعلق بتدفقات اللاجئين عبر الحدود وتهريب البشر بعد عام 2011. ومنذ ذلك الحين، أعادت تركيا تعديل استراتيجياتها استجابة للتغييرات. تكوينات القوى والتهديدات الناشئة حديثًا الناشئة عن الصراع السوري. وقد أدى هذا التعديل إلى توريق جزئي وزيادة انتقائية في نفاذية الحدود في عامي 2013 و 2014 ، وتكثيف عمليات التوريق والإغلاق تدريجياً اعتبارًا من منتصف عام 2015 فصاعدًا. على سبيل المثال، دخل الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا حيز التنفيذ في عام 2016، مما زاد أيضًا من تعقيدات تدفق اللاجئين إلى تركيا. بموجب الاتفاقية، تلتزم تركيا بـ "اتخاذ أي إجراءات ضرورية لمنع فتح طرق بحرية أو برية جديدة للهجرة غير الشرعية من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي". أصبحت تقنيات مراقبة الحدود والحدود التركية صارمة بشكل متزايد بعد اتفاقية الاتحاد الأوروبي، حيث كانت تركيا كذلك

أعلنت أنها "دولة ثالثة آمنة" لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية. كما أتاح اتفاق الاتحاد الأوروبي لتركيا فرصة لتركيا لتعزيز قوتها السياسية المحلية والدولية. وهكذا، تحولت مقاربات تركيا لإدارة الحدود السورية من بوابات حدودية مفتوحة وغير خاضعة للرقابة إلى بوابات حدودية مغلقة بإحكام شديد وبناء جدار حدودي. كانت نقطة التحول في سياسات أمن الحدود هي الجدار الذي شيدته اليونان على جانبها من نهر إيفروس لمنع التهريب والهجرة العابرة من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2011. منذ عام 2014، أعلنت تركيا عزمها بناء جدران أمنية على طول حدودها. الحدود الجنوبية والشرقية لمنع وإغلاق جميع أنواع المعابر الحدودية. ومن ثم، فإن السياسات والمصالح الخارجية الإقليمية لتركيا متشابكة مع سياساتها الداخلية، وقد انتقلت سياساتها الحدودية إلى مرحلة جديدة مع بناء الجدار الأمني الحدودي المادي.

الجدار الحدودي التركي السوري

كان الجيش التركي قد أغلق بالفعل عدة ممرات على الحدود يستخدمها مسلحون أكراد من مناطق الحكم الذاتي الكردية في سوريا. ومع ذلك، فإن الجدار الواسع لجميع الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية لتركيا، في ما

يمكن اعتباره رحمًا وطنيًا، ظهر كظاهرة جديدة. اتبعت الحكومة التركية بشكل فعال سياسة موجهة نحو الأمن من أجل تعزيز موقعها في الشرق الأوسط بعد الحرب الأهلية السورية. تجلت أهمية سوريا للأهداف الاستراتيجية التركية في الخطاب حول أمن الحدود في عام 2012 من قبل رئيس الوزراء آنذاك أردوغان، الذي قال: "سنذهب إلى دمشق، إن أذن الله، سنصلي في المسجد الأموي ونحتضن إخواننا هناك".

في السنوات الأولى من الحرب الأهلية السورية، كانت العديد من الأحداث بمثابة نقاط تحول مهمة لكل من حياة الدولة والشعب في محافظة هاتاي. إن وجود المقاتلين / المتمردين الجهاديين وتنقلهم داخل وخارج هاتاي، أدت الزيادة المفاجئة في تدفقات اللاجئين السوريين وتهريب البنزين عبر نهر العاصي إلى ظهور الأخبار الوطنية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، أثار انفجاران بقنابل في بلدتي سيلفيغوزو وريحانلي الحدوديتين في عام 2013 جدلاً حول سياسات تركيا الفاشلة للحدود وسهولة اختراق الحدود. بعد هذه الانفجارات، أغلقت تركيا جميع البوابات الحدودية السورية لعدة أشهر. نظرًا لأن هذه الأحداث لعبت دورًا محوريًا في إدخال إجراءات أمنية حدودية متطرفة، ظلت مصالح تركيا في شمال سوريا دون تغيير إلى حد كبير. وبالتالي، أدى تغيير تكوينات القوة، الناشئة عن التهديدات الجديدة المتصورة المنبثقة عن الصراع المجاور، إلى تأمين الحدود والعسكرة الجديدة مع نفاذية انتقائية للحدود. لذلك، أعلنت الحكومة أن إحدى أهم مشاكل تركيا هي أمن الحدود، وصرح رئيس الوزراء آنذاك أحمد داود أوغلو "سنفعل كل ما يتطلبه الأمر من أجل أمن حدود تركيا". وكانت الأخبار عن الحدود والجدار في وسائل الإعلام الوطنية مع الإشارة إلى أعداد العابرين غير الشرعيين والتهريب وتراجعهم بعد تطبيق إجراءات أمنية مشددة وحواجز مادية. وهكذا، استخدمت الحكومة التركية بمهارة فكرة "تركيا القوية والجديدة" لتبرير الجدار وإثبات أن "الجدران الحدودية" تعمل فيما يتعلق بأمن الحدود.

أعلنت الحكومة عن بناء الجدار الحدودي في عام 2014 وأطلق عليه اسم مشروع نظام أمن الحدود المادي. بعد موافقة مجلس الوزراء على الجدار في يوليو 2015 54 دون عقد أي اجتماعات في الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا، (Türkiye Büyük Millet Meclisi ،TBMM)، بدأت عملية البناء من قبل وزارة الداخلية مع وزارة الداخلية. الدفاع الوطني ووزارة المالية ومحافظو المدن الحدودية المرتبطون. بالنظر إلى عدم وجود عملية التصويت في TBMM، كان بناء مثل هذا الجدار عالي التكلفة قرارًا إداريًا من جانب الحكومة، وليس قرارًا ديمقراطيًا. كما يشير دان، 55 بناء جدار حدودي في أي مكان غالبًا ما يكون قرارًا بيروقراطيًا أكثر منه ديمقراطيًا،

مما يؤدي غالبًا إلى استياء شعبي محلي. إنها أيضًا طريقة مكلفة لتوفير الأمن. يحتاج بناء جدار حدودي بمواد ومعدات عالية التقنية إلى صناعة جديدة وتعاون من القطاع الخاص.

قاد عملية البناء TOKI (إدارة العقارات السكنية)، وهي جزء من رئاسة الوزراء. دعت TOKI تقديم عطاءات للجدار الحدودي وبدأت عملية البناء في عام 2016 من قبل المقاول وشركة البناء الخاصة بهم. تم تمويل الجدار من الميزانية العامة الوطنية وتم الإعلان عن تكلفته المقدرة بما يزيد قليلاً عن 4 مليارات ليرة تركية (حوالي 1.6 مليار دولار) في نهاية يوليو 2015. ولكن على الرغم من الأهمية الوطنية لهذا الجدار الحدودي الجديد، وأهداف تركيا لتحسين مكانتها كقوة دولية في الشرق الأوسط، كان تركيزنا الأساسي على تأثير الجدار في مناطق محلية في منطقة هاتايبوردر، وهو تركيز مستمد من أبحاثنا الإثنوغرافية.

الجدار وأثره في المناطق الحدودية

يبلغ طول مكون هاتاي من الجدار الحدودي التركي السوري حوالي 280 كم (الشكل 1). يمر الجدار عبر ست مدن رئيسية في هاتاي: يايلاداغي، ألتينوزو، ريحانلي، كوملو، كيرخان وحسا، اثنتان منها تضم ستة مخيمات للاجئين. يتألف الجدار المتنقل من كتل خرسانية عالية القوة بعرض 2 متر وارتفاع 3 أمتار مزودة بأسلاك شائكة، ومجهز ببوابات حدودية وأبراج مراقبة وأبراج دورية بارتفاع 15 مترًا وطرق دوريات برية من الأسفلت والطرق الحرام.، وأسلاك وأسوار حماية معززة، وبنية تحتية للكهرباء وأنظمة إضاءة، وفرق فعالة لدوريات الحدود، وأنظمة قيادة وتحكم مزودة بطائرات بدون طيار للمراقبة عالية التقنية ومناطيد للمراقبة الأرضية. كان من المقرر الانتهاء من بناء الجدار بحلول نهاية عام 2018 (الشكل 2)، لكن جزءًا صغيرًا من بناء الجدار لا يزال قيد التنفيذ في هاتاي.

منذ بداية بناء الجدار، كانت أهميته الوطنية ودوره في سياسة الدولة واقتصادها من سمات رد فعل المجتمع المحلي. كانت الأبعاد الاقتصادية للجدار في الحياة المحلية واضحة منذ البداية. كانت إحدى القضايا الرئيسية التي نشأت خلال عملنا الميداني هي انزعاج السكان المحليين وقلقهم بشأن وجود وتدفق الغرباء إلى البلدات الحدودية، الذين عملوا كحراس وموظفي أمن وسائقين وعمال بناء ومراقبين ومشرفين. كما أن الوافدين الجدد الآخرين، مثل الجنود والدرك والشرطة، يخلون بالتوازنات الاجتماعية القديمة. أعرب أحد محاورينا عن لقاءاته مع عمال بناء جدد في البلدات الحدودية:

الشكل 1: خريطة الجدار الحدودي التركي-السوري.

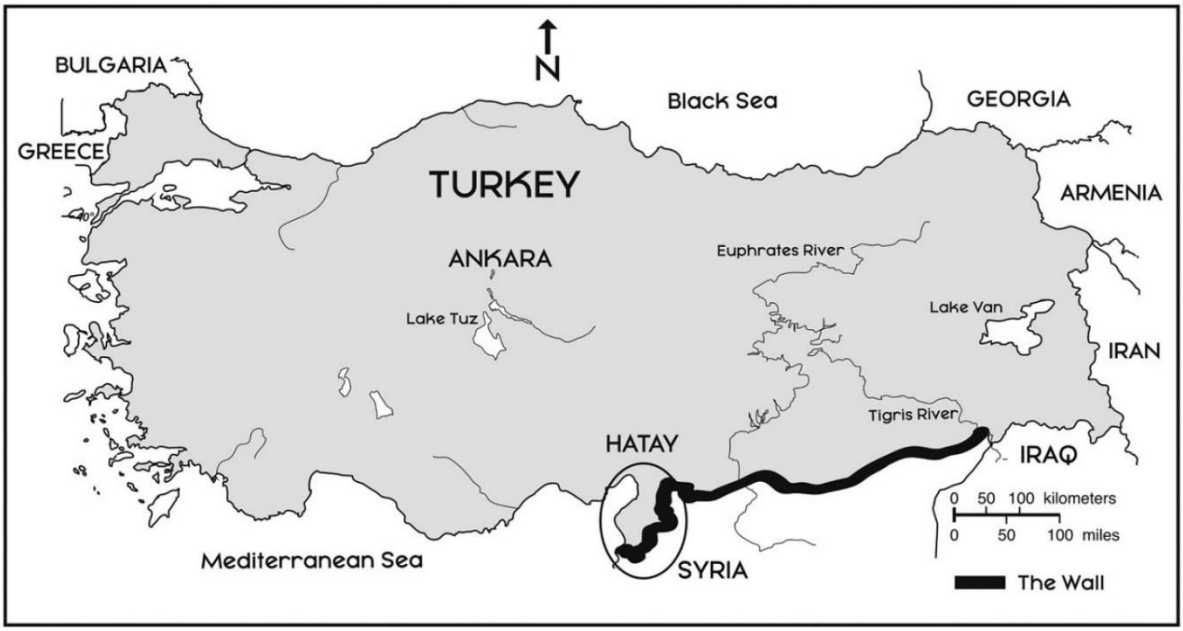

الشكل 2: الجدار الحدودي كما يظهر من أنطاكيا.

(الصورة مأخوذة من قبل المؤلفين)

بلدتنا صغيرة. الجميع يعرف بعضهم البعض. هناك الكثير من الأجانب. يعملون في البناء. والجنود والدرك ورجال الدولة والمسؤولون والمفوضون والمفوضون ... كثيرون من أنقرة ... الكثير من الناس والكثير من الزوار ... لسنا على دراية بهم. هم ليسوا معارفنا. عندما نرى مثل هؤلاء الأشخاص غير المألوفين، فإننا نتوتر ... في الواقع، إنه أمر غير مريح ومرهق. الأطفال والبنات والشيوخ يخافون منهم ... (ياسمين، *29*، أنثى).

أثارت اقتصاديات المشروع أيضًا استياءًا محليًا. على سبيل المثال، انتقد الشباب المحلي العاطل عن العمل في هاتاي تكلفة الجدار الحدودي، لا سيما بسبب ارتفاع معدل البطالة في المحافظة. على سبيل المثال، يتناول لوم محمود عدم مبالاة الحكومة بالمساهمة في الاقتصاد المحلي:

نحن نعيش على الحدود. كنا نستمع إلى أصوات القنابل كل يوم. نحن ندرك أن هذا الجدار للأمن ولكننا نسمع أنه تكلف *4 5* مليارات ليرة. نحن نشاهد البناء فقط. قالوا إن هذا الجدار سيوفر لنا فرص عمل. لا يوجد موظف محلي واحد يعمل في البناء. على الأقل من شأنه أن يساعدنا. (محمود، *34*، ذكر).

بشكل عام، كان دور الجدران كشكل جديد من أشكال الحواجز المادية للأشخاص في هاتاي غامضًا في الغرض منه ووظيفته، كما يتضح من محادثة مع أحد محاورينا في مارس 2018:

انتهى بناء الجدار! قالوا إنه من أجل الأمن .. قالوا إنه (ضد) التهريب لكن كل نوع من التهريب بما في ذلك الإتجار المنظم بالبشر ما زال مستمرا! عن اللاجئين ... حسنًا، إنهم موجودون هنا بالفعل ... لا يأتي اللاجئون إلى هنا الآن. لم يبق أحد يهرب. إرهابيون؟ أولئك الذين يريدون العبور ما زالوا يفعلون ذلك. لذا على المرء أن يسأل: لماذا تم بناء هذا الجدار؟ لمن؟ من يعرف (داوود، *36*، ذكر).

يوضح هذا الاقتباس أن قابلية الاختراق النسبية للجدار هي بوضوح عامل في إدراك سكان الحدود المحليين لفعاليته في الأمن. في الواقع، أصبح الأمن البشري أحد القضايا الرئيسية منذ عام 2011 في هاتاي بسبب تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) للأقليات العرقية والدينية في المحافظة والعنف عبر الحدود. سكان البلدات الحدودية يشككون في الجدار كإجراء أمني بسبب غموض فعاليته وتكلفته. أصبحت مراقبة الحدود "مسار السياسة الأمثل لأنها تقدم مرهمًا سياسيًا جذابًا بشكل مدرك لمجموعة صعبة للغاية من المشاكل التي ليس لها حلول سهلة على المدى القصير."

كما يمكن رؤيته في لوم داود في الاقتباس أعلاه، فإن انزعاج السكان المحليين وقلقهم بسبب الغرباء الذين عملوا في بناء الجدار ووجود المزيد من عملاء الدولة يظهران كيف أن الجدار الحدودي، بدلاً من أن يكون أداة أمنية، رمز ومصدر "انعدام الأمن" لسكان الحدود المحليين. هذا يطرح السؤال الذي طرحه داود أيضًا: "لمن" يعمل الجدار؟ بالنسبة للسكان المحليين، تسبب الجدار في خلق حالات جديدة من الغموض وانعدام الأمن وعدم الراحة والتهديد لحياة السكان المحليين، وتهديدات لما كان لبعض الوقت اقتصادًا إقليميًا وعابرًا للحدود.

كان تأثير الجدار على الاقتصاد المحلي في هاتاي فوريًا وهامًا. تاريخيًا، اعتمد اقتصاد هاتاي في مدنها الحدودية على التجارة والنقل البري إلى جانب الزراعة. معظم تجارة الاستيراد والتصدير التي تمر عبر المنطقة تتم مع روسيا والشرق الأوسط والشرق الأقصى والاتحاد الأوروبي بشكل عام، ويعتمد جزء كبير من سكان المقاطعة على الاقتصاد عبر الحدود. تنشر غرفة التجارة والصناعة في أنطاكيا (ATSO) تقارير اقتصادية سنوية عن النمو الاقتصادي للمقاطعة، بما في ذلك التغيرات والتقلبات في النقل البري والبحري. وفقًا لإصدارات ATSO، شهدت هاتاي ركودًا اقتصاديًا بسبب تراجع الصادرات والواردات عبر النقل البري منذ بداية الحرب الأهلية السورية. أثر بناء الجدار والأزمة السورية بشكل رئيسي على الشركات الصغيرة حيث تمكنت الشركات الكبرى من سحب استثماراتها نحو أوروبا وروسيا. لكن الاقتصاد المحلي الذي يعتمد على النقل البري عبر سوريا والعراق انهار.

بالإضافة إلى ذلك، كانت التجارة الحدودية الصغيرة، مثل تجارة الحقائب و / أو "التسوق" اليومي عبر الحدود، هي المصادر الأخرى للدخل والسلع الاستهلاكية المعيشية لأفراد الحدود. عادة ما يكون التسوق عبر الحدود مخصصًا للاستهلاك الأساسي وسلع المعيشة مثل الشاي والسكر والأرز والتبغ والبنزين والملابس وبعض السلع الفاخرة مثل الخزف ومستحضرات التجميل والتورط والكحول. خلال عملنا الميداني، كشف مستوى ومصدر دخل محاورينا عن دور التجارة عبر الحدود والزراعة وتربية الحيوانات في حياتهم الاقتصادية. جميع محاورينا تقريبًا هم مزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة، 66 عاملًا عائليًا بدون أجر في الأراضي الجبلية والجرداء. يكسب بعض الباقين رزقهم فقط من النقل البري الدولي باستخدام شاحناتهم الخاصة أو العمل كعمال زراعيين موسميين أو عمال مهاجرين. بعبارة أخرى، فإن معظم محاورينا اليوم هم حول أو أقل من متوسط الدخل السنوي في تركيا. تكتسب تجارة الحقائب، والتسوق اليومي عبر الحدود، وأحيانًا التجارة الحدودية الصغيرة والسياحة، مصادر رزق مهمة لميزانية السكان المحليين وإنتاج واستهلاك سبل العيش في المدن الحدودية. ومع ذلك، فقد أدى تطبيق ضوابط أمنية صارمة على الحدود خلال الحرب الأهلية السورية وبناء الجدار الحدودي

إلى انخفاض كبير في عدد السياح وأنشطة التسوق اليومية عبر الحدود بين السكان المحليين. وبالتالي، كان للجدار الحدودي تأثير سلبي بشكل خاص على حياة سكان الحدود، وخاصة على العائلات التي تستخدم التجارة الحدودية وتكسب المال من النقل الدولي.

يبدو أن قرار تركيا ببناء جدار حدودي بين تركيا وسوريا مفروض على القرى الحدودية وينطوي على أجندة حكومية معينة. كان للجدار آثار معقدة على الأنشطة الاقتصادية اليومية والممارسات الأمنية. على سبيل المثال، كان أحد أهم الأهداف المعلنة للجدار هو القضاء على تهديد القومية الكردية المتزايدة الحدة ومطالباتها الإقليمية، مما سهل قبول بناء الجدار في جميع أنحاء البلاد بسبب الخطاب السياسي حول أمن الحدود ورغبة الحكومة. لمنع أي مؤسسة كردية عبر الحدود. بالنسبة للسكان المحليين الذين لا يرتاحون لإمكانية إقامة منطقة كردية تتمتع بالحكم الذاتي، فقد تم الترحيب ببناء الجدار وأظهر الاستراتيجية الفعالة لنهج الحكومة الموجه نحو الأمن تجاه الجدار الحدودي. على سبيل المثال، وافق بعض القرويين الحدوديين والمحافظين على بيان الرئيس أردوغان حول سلطة وقرار الحكومة لبناء جدار أمني.

ما تريده الدولة (الإنسان) وتقوله هو الأخير، هذا هو! الجدار إرادة رئيسنا! بغض النظر، كان لا بد من عمل هذا الجدار! *PYD71* لم يستطع إيقافه! لا أحد يستطيع أن يوقفها والحمد لله! (مربى، *37*، ذكر).

عندما سألنا محاورينا عن وظيفة الجدار، أعرب بعضهم عن أهمية "حماية" البلد. ومع ذلك، كان السكان المحليون الذين انتقدوا سياسات الحكومة التركية يشككون في الجدار وفعاليته. على سبيل المثال، يربط بعض أعضاء المجتمع العلوي العربي بين سياسات الحكومة في سوريا والحدود وبين الجماعات الإسلامية المتطرفة في سوريا. ومن ثم فهم يرفضون بشدة بناء الجدار كإجراء أمني.

علاوة على ذلك، لم تواجه الحكومة أي اعتراضات قوية على بناء جدار بسبب إحباط سكان الحدود من التدفق الشديد للاجئين. ومع ذلك، بعد بدء البناء، اتضحت الآثار الحقيقية لمثل هذا الجدار على سكان الحدود وحقيقة أن الجدار ليس استراتيجية فعالة لوقف تدفق اللاجئين. وذلك لأن تجارب السكان المحليين لم تتوافق مع توقعاتهم الخاصة ووعود الحكومات، على الرغم من الحماس الأولي، خاصة فيما يتعلق بالتوظيف. خلق بناء الجدار توقعات حول التوظيف بين السكان المحليين، ولكن تم اختيار العمال على الجدار من قبل المقاولين من الباطن ولم يتم توظيف السكان المحليين في هذه العملية. أوضح محاورونا، مثل فضلي، كيف كان للجدار تأثير عميق على حياتهم وعلى التوقعات المستقبلية:

لا توجد وظائف للشباب في هذه القرية. لم يعمل أحد في البناء. لذلك يذهب الناس إلى أنطاليا [مدينة سياحية في جنوب غرب تركيا] للعمل كعمال موسميين. (فضلي، *29*، ذكر).

بدلاً من خلق فرص عمل أو منع التهريب، خلق بناء الجدار الحدودي ظروفًا غير صالحة للعيش تقريبًا للقرويين بسبب الشاحنات المتسخة والمتربة والضخمة والطرق المزدحمة والبنية التحتية المعطلة والأيام والليالي الصاخبة وعدد كبير من الغرباء واللوائح الجديدة والمحظورات، وما إلى ذلك. في مقابلة جماعية مركزة في Altınözü، تم شرح الظروف غير الصالحة للعيش في عملية بناء الجدار على النحو التالي:

نحن نعيش في الغبار الآن. خضرواتنا تالفة بسبب التلوث. لدينا فقط هذه الطرق القديمة والصغيرة والجسر التاريخي القديم! تعطلت الطرق بسبب الشاحنات الضخمة ونصف. استخدم هذا الجسر التاريخي الذي يحمل مواد البناء، واعتقدنا أنه سينهار (إسماعيل، *41*، مالي).

بينما يقبل بعض السكان المحليين أن بناء الجدار مفيد لهم ولأمنهم، يشكو البعض الآخر وينتقدون الاحتياطات القصوى والمرهقة الحالية في منطقتهم.

أدى تعطيل الجدار الحدودي للحياة الاجتماعية والاقتصادية وما يصاحب ذلك من مراقبة متزايدة إلى تحويل المدن الحدودية إلى "مناطق ذات درجة عالية من الأمن". غالبًا ما ذكر سكان الحدود أن الجدار عطل روتين حياتهم اليومية "السلمية" وعلاقاتهم، على الرغم من الحرب السورية. بعد بناء الجدار، ازداد إفقار سكان الحدود بسبب العوائق التي تحول دون التجارة الصغيرة عبر الحدود، مثل تجارة الحقائب في المواد الخفيفة والتهريب "غير المشروع" للمنتجات اليومية التي أصبحت ضرورية لدخل الأسر الحدودية. شدد معظم محاورينا على كيفية استغلالهم لفرص "التسوق عبر الحدود المشروع أو غير المشروع أثناء زيارة أقاربهم ومعارفهم أو كسائحين". وتحدث قادر عن التسوق عبر الحدود كميزة للعيش في المناطق الحدودية:

كان هناك تهريب هنا، تجارة الحقائب. اعتاد الكثير من الناس على تهريب الغاز والشاي والسكر والتبغ والإلكترونيات والمنسوجات وحتى المناديل عبر الحدود بسعر أرخص. لا يوجد شيء من هذا القبيل بعد الآن. لا تجار الحقائب. انهار بعد ذلك، وأصبح الناس أكثر فقراً. (قادر، *49*، ذكر).

وبهذا المعنى، فإن بناء الجدار، باستثمار ملايين الدولارات بينما يزداد سكان الحدود المحليون فقرًا، جعل التفاوت الاقتصادي - المتأصل في المناطق الحدودية - أكثر وضوحًا. لقد شوهت سياسات الحكومة الحدودية

الحياة الاقتصادية المحلية من خلال بناء الجدار الحدودي وآليات المراقبة المتزايدة. يكشف الجدار الحدودي كمصدر للتوتر في هاتاي عن عدم التوافق بين ما تحتاجه تركيا من حدودها سياسيًا وما يحتاجه السكان المحليون اقتصاديًا واجتماعيًا.

إحدى المشاكل الرئيسية التي يطرحها الجدار على سكان القرية هي فقدان أراضيهم و / أو عدم قدرتهم على زراعة حقولهم. يمنع الجدار القرويين من الذهاب إلى أراضيهم لأنهم يخشون على حياتهم إذا أخطأوا من قبل دورية الحدود. أدى مستوى المراقبة وظهور مؤسسات الدولة وعملائها إلى خلق نوع جديد من القلق بين السكان المحليين. القرى الحدودية هي مساحات محيطية حيث يكون "وجود الدولة" تعسفيًا وغير متوقع بشكل أكبر. ومع ذلك، في بناء الجدار الحدودي، بدأت السلطات في زيارة البلدات الحدودية، مما جعل السكان المحليين أكثر وضوحًا و "مكشوفًا". علاوة على ذلك، تسببت الإجراءات الأمنية، مثل الكاميرات الحرارية والأسلاك الشائكة التي صاحبت بناء الجدار، في إزعاج السكان المحليين. على سبيل المثال، أوضح محمد علي كيف أن "الخوف" هو شعور سائد بسبب ضوابط الدوريات المتكررة التي دخلت حياتهم على الرغم من الجدار.

انتهى الجدار. لقد تم الانتهاء منه ولكن لا فائدة لنا. لا توجد ثقة. لم نعد نثق بأحد. لا يمكن للمرأة أن تذهب إلى مجالها ؛ لا يمكننا الذهاب إلى أرضنا. نحن نعيش في خوف في هذه القرية. يتم تعظيم الأمن ولكن سئمنا منه. يمنعنا من الذهاب إلى مجالنا. زادت المراقبة بشكل كبير. هناك سيطرة مستمرة على نقاط التفتيش والكاميرات الحرارية. هناك عمليات تفتيش عشوائية حتى لا نتمكن من إحضار حيواناتنا إلى المراعي. (محمد علي 37 ذكر).

كما أن له معنى مشكوكًا فيه بالنسبة للسكان المحليين، الذين ينقسمون في آرائهم حول ما يمكن أن يوفره الجدار لرفاهيتهم وأمنهم القومي. بغض النظر عن الدعم العرضي الذي يظهره السكان المحليون للجدار، فمن الحقيقة أن بناء حاجز مادي بين تركيا وسوريا كان له تأثير عميق على الحياة اليومية نتيجة لتأمين المنطقة الحدودية بسرعة.

تنامت ظاهرة تهريب المهاجرين تحولت السيطرة على الهجرة على الحدود التركية السورية بشكل كبير في تقنيات الشرطة المكثفة واستراتيجيات "الجدار". بعد انتهاء سياسة الباب المفتوح في تركيا في عام 2013، اتبع المهاجرون أشكالًا أخرى من الدخول إلى تركيا. منذ عام 2011، دخل لاجئون سوريون يحملون وثائق سفر صالحة إلى تركيا بشكل قانوني. ومع ذلك، كان معظم السوريين من بينهم لاجئون فلسطينيون من سوريا وهؤلاء.

بدون جواز سفر ساري المفعول، شرعوا في رحلة أطول وأكثر خطورة عرضتهم لمخاطر أكبر من الاستغلال. لم يكن أمام هؤلاء الأشخاص خيار آخر سوى عبور الحدود إلى تركيا بشكل غير قانوني. سلك العديد منهم الطريق الداخلي، عبر قرية خربة الجوز الحدودية في محافظة إدلب شمال سوريا.

بعد الانتهاء من بناء الجدار الحدودي، بدأ المهاجرون، ولا سيما اللاجئون السوريون الفارون من العنف، في طلب المساعدة من المهربين و / أو المعابر الحدودية ذات الخبرة بتكلفة أعلى بكثير من ذي قبل. إلى جانب خيار التهريب، قاوم اللاجئون السوريون الجدار من خلال تطوير تكتيكات جديدة لعبور الحدود. بدأت الأخبار عن قيام المهاجرين بوضع سلالم على الجدار الحدودي بالظهور في وسائل الإعلام الوطنية، مما فتح باب النقاش حول كفاءة الجدار على طول الحدود وفشل الجدار في ردع المهربين.

يُظهر مثال هاتاي كيف أدت ممارسات التوريق إلى مزيد من التهريب وانعدام الأمن وفرص جديدة لمهربي المهاجرين لجني الأرباح من المأساة الإنسانية والحرب. تظهر الأرقام التي قدمتها السلطات أن هناك زيادة ملحوظة في محاولات تهريب المهاجرين إلى تركيا بعد بناء الجدار. وفقًا للمديرية العامة لإدارة الهجرة 76، بلغ عدد مهربي المهاجرين الذين تم القبض عليهم من قبل وكلاء الحدود 3314 في عام 2016، وارتفع إلى 8996 في عام 2019. إلى جانب هذه الإحصاءات التي تظهر الزيادة الجذرية في تهريب المهاجرين، شهدنا القبض على المهاجرين من قبل عملاء الحدود مع محاورينا. خلال عملنا الميداني، فوجئنا برؤية التأثير المباشر للجدار على اللاجئين والمجتمع المحلي. على سبيل المثال، في سبتمبر 2017، وقع حادث أمامنا مباشرة خلال إحدى المقابلات الجماعية المركزة. تم القبض على اثني عشر رجلاً مهاجراً كانوا يحاولون عبور الحدود حيث كنا وشاهدنا اللحظة التي تم فيها احتجاز المهاجرين وإخراجهم من سيارة الشرطة الرسمية للتوجه إلى مركز الشرطة. تحولت المحادثة على الفور إلى الجانب "الإنساني" من الحاجز المادي الجديد، مما يعني النظر في طريقة جديدة لكسب الدخل لمهربي البشر والمزيد من استغلال المهاجرين. أخبرنا عاصم أن الانخفاض في تجارة الحقائب الصغيرة يقابله ارتفاع في تهريب المهاجرين وأصبح المهربون أكثر احترافًا في "أعمالهم".

تم بناء الجدار. لكن المهاجرين يُقبض عليهم عند الحدود كل يوم! الشباب والنساء وحتى الأطفال ... ولكن معظمهم من الشباب تتراوح أعمارهم بين *20* و *30* عامًا. منعوا تهريب البضائع مثل الغاز أو الحيوانات، لكن تهريب البشر لا يزال مستمراً. بعد الجدار لا يوجد لاجئون بل المزيد من المهاجرين غير الشرعيين وتهريب البشر. كل يوم *40-50* تنقل أحيانًا من *100* إلى *200* شخص بالشاحنات الصغيرة! (عاصم، *55*، ذكر).

وافق أورهان أيضًا على أن الجدار الحدودي سهل "التهريب المنظم للمهاجرين" ولم "يوقف" تدفق المهاجرين.

لم يفعل الجدار شيئًا فيما يتعلق بدخول المهاجرين إلى المدينة. إنه أكثر تنظيماً. الآن، هناك تهريب منظم للبشر. (أورهان، *32*، ذكر).

كما يسلط هالر الضوء أيضًا على التجارب السابقة، لم تكن الجدران منيعة، ومتانتها كانت محدودة، ولها عواقب متفاوتة، بعضها غالبًا ما يكون ضارًا بالأنظمة والبلدان والشعب أنفسهم. غالبًا ما كان التأثير على شعب الأمة متغيراً على نطاق واسع، حيث، على سبيل المثال، استفاد الناس في المدن ولكن سكان الحدود عانوا على الرغم من الثناء الكبير على فعالية الترتيبات الأمنية للجسم السياسي بشكل عام. بما في ذلك الجدار الذي فحصناه، يمكن للجدار الأمني الحدودي أن يعرض المهاجرين للخطر ويخلق أشكالًا "غير آمنة" للتنقل. وعلى نفس المنوال، قدم العديد من محاورينا أمثلة مختلفة عن كيف أصبح عبور الحدود ممكنًا أكثر من خلال تهريب البشر بعد بناء الجدار. في مقابلة مع مجموعة تركيز أخرى، أكد أحد محاورينا كيف أن الجدار الحدودي يعني "المال السهل" لبعض الأشخاص المتورطين في تهريب البشر والحيوانات.

اعتدنا على تهريب الزيوت والتبغ والشاي والسكر. الآن- انتهى بعد الحرب-. ما لدينا الآن هو تهريب المهاجرين لأنه أموال سهلة. أصبح تهريب المهاجرين مصدرا للربح والدخل غير المكتسب. الآن لديهم أشخاص يعبرون الحدود مقابل *400-1000* دولار. بالطبع، لم نعد نتحدث عن أربعة آلاف شخص في ليلة واحدة، لكن لا يزال هناك الكثير ممن يحاولون عبور الحدود. لن يتوقف هؤلاء البلطجية [المهربون] عن جلب اللاجئين. الأفغان والعراقيون والسود ... لا نعرف من يعمل في هذا المجال [داعش أو غيره]. يقولون إن المراقبة متقدمة جدًا من خلال التقنيات الجديدة على الحدود لكن لا يمكنهم اكتشاف *200-300* شخص يحاولون العبور؟ يقال أن هناك أنفاق وسلالم وحفر للعبور! [ضحكة كبيرة بعد التعليق] (أرماغان، *26*، ذكر).

إلى جانب تأثير الجدار على الاقتصاد غير القانوني وغير الآمن الذي يديمه، فإن التداعيات الأكثر أهمية هي المساس بسلامة سكان الحدود واللاجئين. على الرغم من أن الحكومة شيدت الجدار الحدودي لتوفير الأمن، أكد محاورونا أن الجدار يشكل مخاطر حيوية على حياتهم وحياة اللاجئين. وشهدت اشتباكات عنيفة بين الدورية الحدودية وعبري الحدود قتل على إثرها عدد من المهاجرين. على سبيل المثال، شرح حمدي كيف سمع إطلاق نار بين مهربي البشر وحرس الحدود.

سمعنا أن بعض السوريين كانوا يعبرون الحدود فأطلقوا النار عليهم عند الحدود. ثم عُثر على أحد السوريين في حقل الذرة بعد عدة أيام. لسوء الحظ، مات. إنه مجرد مخيف للغاية وغير إنساني. (حمدي، 63، ذكر).

في حين أن الجدار الحدودي الجديد في هاتاي، مثل الجدار على طول الحدود بأكملها، يهدف إلى جعل الأمة أكثر أمانًا، فمن المؤسف أيضًا أن ندرك أنه بالنسبة للعديد من الأشخاص على الحدود، جعل الجدار أشياء كثيرة أكثر ترويعًا وغير إنسانية.

خاتمة

بالتذكير بنقطة دافوت أعلاه، نعود إلى السؤال الذي طرحناه في بداية هذا المقال: هل تعمل الجدران الحدودية؟ إذا كان الأمر كذلك، فمن؟ من الواضح أن الجدار الحدودي بين تركيا وسوريا يعمل على تعزيز الحكومة لسيادتها وتعزيز استراتيجية إقليمية جديدة. يصلح الجدار الحدودي الجديد حتى لمهربي البشر الذين استخدموه كفرصة لكسب المزيد من الأرباح. ومع ذلك، من وجهة نظر العديد من سكان المناطق الحدودية المحلية، وفي ملاحظاتنا الإثنوغرافية، عرّض الجدار أيضًا للخطر حياة المقيمين والمهاجرين على الحدود.

الطبيعة المتناقضة للجدران التي توفر الأمن وانعدام الأمن ليست سمات فريدة لهذا الجدار. إن التوريق على الحدود هو ممارسة نظريًا لوقف اختراق أراضي الدولة من قبل الأفراد والسلع والمعلومات غير المرغوب فيهم وما إلى ذلك، ولكن في تحقيق ذلك، يعتبر توفير الأمن أيضًا عملية متزامنة من عدم الأمان. وهكذا، غالبًا ما يُظهر النهج الأنثروبولوجي لأمن الحدود أن الأمن على الحدود مرئي تمامًا وغالبًا ما يكون مذهلاً من قبل الدولة، ولكن عند بعض الحدود، بما في ذلك قسم الحدود التركية السورية قيد التدقيق هنا، فإن أقنعة الأمن المشهورة تهديدات جديدة. والقلق، حيث يظل الجدار المقوى مساميًا وغير قابل للاختراق في نفس الوقت. كما جادل أجير، فإن الجدران تحفز الناس على دراسة طرق غير رسمية (سرية) لعبورهم (سلالم وأنفاق وحفر)، مما يؤدي إلى تكيفات محلية ووطنية مع الحقائق الجديدة للجدران الجديدة. وهكذا، باتباع جاسباريني، فإن تحليلنا يوحي "بمرحلة ما بعد الجدار" في هاتاي. في مرحلة ما بعد الجدار، خلق الجدار الأمني على الحدود فرصًا جديدة للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، مما أدى إلى تفاقم التفاوتات الاقتصادية في المناطق الحدودية وفي أماكن أخرى من الولاية.

يتطلب تناولنا الاجتماعي والأنثروبولوجي إلى حد كبير لهذه الأحداث أن نتحدى مقاربات العلوم الاجتماعية الأخرى، التي يطلق عليها العلوم الاجتماعية الأكثر صعوبة، مثل الدراسات السياسية والقانونية، تجاه الدور الذي تلعبه هذه الحدود وغيرها في العلاقات الدولية والقضايا الوطنية للسيادة، الأمن والحرب والسلام. انعكاسًا لنقد التحليلات الكلية لدراسات السلام من قبل Bräuchler و Naucke، حيث أظهروا كيف تعتمد صناعة السلام العالمية على التأثيرات المحلية لإظهار فعاليتها، ركزنا أيضًا على "المحلي" من الناحية المنهجية والمفاهيمية. قد تعكس دراستنا للجدار الحدودي في هذه المنطقة القوى العاملة في أماكن أخرى على الحدود الدولية لتركيا، لكن تركيزنا كان على هذا الجدار الحدودي المحلي والإقليمي، وكيف "نجح" لكل من الأمة والناس في هاتاي. وقد فحصت، بأسلوب اقترحه سالتر، كيف يرمز الجدار الحدودي هذا إلى المدى الرسمي لسيادة الدولة التركية، وكيف أن هذا البعد الرسمي لفن الحكم يتضمن العديد من الممارسات غير الرسمية إن لم تكن غير مشروعة من قبل عملاء الدولة وأفراد الحدود. هذه الممارسات هي أمثلة على الأبعاد العملية للتعامل مع عدم المساواة في السلطة والسياسة في الدول وفيما بينها، والتي يتم تلقيها بطرق شعبية مختلفة.

في هذا المقال، ركزنا على شاغلين رئيسيين حول الحدود وحولها: الأمن / انعدام الأمن والعلاقات الاقتصادية. يؤكد تحليلنا الجزء الأكبر من العلوم الاجتماعية لأمن الحدود الذي تم إنشاؤه من خلال الدعوات لإنشاء حدود أقوى في أمريكا الشمالية وأوروبا. تقوم الدول، مثل تركيا، بتمويل هذه العسكرة من خلال التعزيز المادي للحواجز الحدودية، مثل الأسلاك والمناجم وأجهزة المراقبة، وتوسيع التقنيات الجديدة للأمن، مثل الطائرات بدون طيار وأجهزة الاستشعار والأقمار الصناعية، وضخ المزيد والمزيد من أفراد أمن مدربون على الحدود وفي النقاط الحدودية من الدرجة الثالثة داخل الدولة.

كان تحليلنا مدفوعًا باستنتاج بسيط واحد على الأقل أظهره بحثنا في هاتاي: في خضم العسكرة الجديدة لهذه المنطقة الحدودية، وظهور `` سياسات تكنولوجية " جديدة (87) كجزء من هذا الدافع إلى التوريق، لم يكن هناك سوى القليل قام به علماء الحدود وغيرهم من علماء الإثنوغرافيا لرسم خريطة الأثر الاجتماعي والتنافر الثقافي لتهريب المهاجرين والتوريق في ما كان منذ وقت ليس ببعيد منطقة عبر وطنية من المزارعين المتعاونين والتجار والأقارب. يُظهر تحليلنا أيضًا أن عسكرة هذه الحدود هي علامة على إعادة صياغة سلطة الدولة من خلال إجراءات أمنية شديدة ومحاولة للتعويض عن الفشل وعدم الاتساق في سياسات الحدود. ربما يكون

الجدار الحدودي الجديد قد قلص الأرقام في التنقل عبر الحدود، لكنه لم ينهِ "الإرهاب" كما تعهدت الحكومة، وأدى إلى توسع في "الأعمال" التهريب.

وبالتالي، نستنتج أنه بينما يعمل الجدار الحدودي، بمعنى تعزيز سيادة الحكومة التركية ومُثُلها على الصعيدين المحلي والدولي، فقد أدى الجدار إلى تفاقم انعدام الأمن في المناطق الحدودية التركية لكل من سكان الحدود والمهاجرين من خلال تقديمه المتزامن لـ النفاذية وعدم الاختراق والمسامية. وهذا يسلط الضوء على اعتقادنا، بالاقتراض من Green، أن نهاية هاتاي للجدار الحدودي قد جعلت حقيقة جديدة لسكان الحدود هناك، والمنطقة، وربما بشكل أكثر غير مباشر، لتركيا بشكل عام، بدلاً من مجرد عكس حقائق الأمن القومي المتوقعة من قبل المهندسين المعماريين السياسيين.